سفراء ولكن!!

w ̇c*̇ wu ̇b

■ تعتبر سويسرا الدولة الوحيدة في العالم التي لا يوجد لها سفراء لدى الدول الأخرى، لأنها تعتمد على فلسفة خاصة تقول: إن اعتماد السفراء يكون لغرض تحسين علاقات الدولة بالدول الأخرى، ولأن سويسرا تتمتع بعلاقات جيدة مع كل دول العالم، فهي ليست بحاجة إلى سفارات أو سفراء، حتى الحصول على تأشيرة دخول لا يستوجب إيفاد سفير أو قنصل، وإنما وكيل يقوم بتحصيل الرسوم ومنح التأشيرة.

ورغم أن اليمن من الدول العربية المفتوحة ضمن خمس دول لا تحتاج إلى تأشيرة لدخولها إلا أن لدينا طواقم مهولة من الموظفين في السفارات اليمنية بالخارج وخصوصاً الدول العربية التي يفترض أن تكون العلاقات معها ممتازة ولا تحتاج الى جيش من السفراء والقناصل والملحقين والمساعدين والموظفين الإداريين لتحسين علاقاتها مع الدول العربية الشقيقة.

ومن المؤسف أن الوظيفة الدبلوماسية أصبحت نوعاً من المجاملات والترضيات، ولاتنطبق عليها معايير الكفاءة وقواعد التدوير الوظيفي وصار البعض يشغل المنصب لأكثر من ١٥ سنة كوزير مفوض أو سكرتير أو تحت أي مسمى دون أن يخضع للمفاضلة والتقييم لدرجة يعتقد معها أنه وريث لتلك الدرجة أو المنصب.

ملايين الدولارات تذهب سنوياً على شكل مرتبات واعتمادات وإيجارات وامتيازات للدبلوماسيين في الخارج دون أية حصيلة تذكر في أغلب الأحيان، بل إنهم صاروا مجرد عبء على ميزانية الدولة يستنزفون أموالاً طائلة كان الأحرى أن يعاد توجيهها لخدمة التنمية، في حين مازالت صورة بلادنا في كثير من تلك الدول مغلوطة وغير صحيحة رغم أن لدينا ملحقيات ثقافية وإعلامية وسفراء قناصل وغير ذلك من التسميات ونعتقد أن التوجه الذي أعلن عنه وزير الخارجية في لقاء مع صحيفة «الميثاق» بمحاسبة السفراء المقصرين هو خطوة في الاتجاه الصحيح رغم تأخرها كثيراً، ولكن تأخرها أفضل من أن لا تأتي..□

المشترك والشرعية الدستورية «٣»

د. علي مطهر العثربي

■ لا أبالغ إن قلت إن المشترك لا يمتلك سقفاً محدداً لمطالبه، وأن سقف المطالب التي يتحجج بها ليس لها علاقة بمعالجة الأوضاع وإجراء الإصلاحات السياسية والانتخابية بقدر ما تعبر عن حالة من التناقض التي تعيشها قيادات اللقاء وحالة عدم الثقة المتبادلة بينهم، وقد كنت أشرت الى مراحل الحوار السابقة مع تلك الأحزاب التي استأنفت في ٢٤ مارس ٢٠٠٧م، وفي جلسة المباحثات والحوارات تلك غير اللقاء المشترك مطالبه ورفع السقف عما تم الاتفاق عليه في ٢٠٠٦م.

فقد طرح في تلك المرحلة شروطاً جديدة، منها إزالة النزاعات السياسية السابقة وقضية ممتلكات الحزب الاشتراكي، غير أن المتتبع لسلوكيات أحزاب اللقاء المشترك في عملية الحوار سيجد تتبادل الأدوار وتصدر خلافاتها الداخلية الى الغير وتجعل من ذلك ذريعة للتملص مما تم الاتفاق عليه، فقد كان المفترض أن يبدأ العمل في بداية ٢٠٠٧م بتشكيل اللجنة العليا للانتخابات من القضاة بموجب الاتفاق السابق، إلا أنها تلكأت في تنفيذ ذاك الاتفاق وسعت الى الضغط على المؤتمر الشعبي العام من أجل الخروج بتوقيع اتفاق جديد في ١٦ يونيو ٢٠٠٧م في مقر معهد الميثاق الوطني، وقد سمي هذا الاتفاق الجديد اتفاق ضوابط الحوار.. وقعه عن المؤتمر الشعبي العام نائب رئيس المؤتمر الاستاذ عبدالقادر باجمال -الأمين العام آنذاك- وعن التجمع اليمني للإصلاح عبدالوهاب الآنسي الأمين العام، وعن الحزب الاشتراكي الدكتور ياسين سعيد نعمان الأمين العام، وعن التنظيم الوحدوي الشعبي الناصري سلطان العتواني الأمين العام، وعن حزب البعث العربي الاشتراكي الدكتور عبدالوهاب محمود الأمين العام وكان من أبرز ما جاء في ذلك الاتفاق ما يلي:

- استمرار الحوار السياسي باعتباره قيمة سياسية ديمقراطية يهدف الى إجراء التوافق الوطني حول الإصلاحات في كافة الشؤون والارتقاء بالإجراءات المنظمة لأدوات العمل السياسي المتصلة بالمواضيع المطروحة على طاولة الحوار من منطلق الشراكة الوطنية، وحدد اتفاق ضوابط الحوار قضايا الحوار ابتداءً بتنفيذ اتفاق المبادئ الذي وقع في ١٨ يونيو ٢٠٠٦م وتوصيات الاتحاد الأوروبي، ثم الاصلاحات الدستورية وما يتم الاتفاق عليه في الحوار، ثم حدد اتفاق الضوابط المبادئ الأساسية للحوار منها: تقديم قضايا الحوار في وقت مسبق، والتزام جميع الأطراف بنتائج الحوار وبالثوابت الوطنية التي تحقق المصلحة العليا للوطن، وتحديد مستوى الحوار والاستعانة بالمختصين وتدوين المحاضر .. الخ.. ثم حدد اتفاق الضوابط أسماء الضوابط الاعلامية من تصريحات وبلاغات وكيفية تشكيل لجنة السكرتارية..إن التناقضات وعدم الثقة داخل تكتل اللقاء المشترك جعله يتهرب من أي التزامات فبالرغم من أن اتفاق الضوابط الذي كان بإصرار شديد من تلك الاحزاب، إلا أن ذلك لم يكن محل احترام من تلك الاحزاب، ففي ٤ يوليو ٢٠٠٧م عقدت جولة جديدة من الحوار تم الاتفاق فيها على تشكيل السكرتارية من خمسة أعضاء على أن يعين كل حزب ممثله في السكرتارية، واتفق على تشكيل فريق عمل يتولى بلورة ما تم الاتفاق عليه، غير أن أحزاب اللقاء المشترك لم تقدم ما هو مطلوب منها في السكرتارية ولا في فريق العمل وعملت على تعطيل الحوار الذي كان مقرراً في اغسطس ٢٠٠٧م، رغم ذلك الصلف الا أن المؤتمر لم ييأس من الحوار، فقد تولى الأخ علي عبدالله صالح رئيس الجمهورية رئيس المؤتمر الشعبي العام إدارة الحوار بنفسه في القصر الجمهوري في شهر سبتمبر ٢٠٠٧م وقدم مبادرة مكونة من المحاور التالية:

- النظام السياسي للحكم رئاسياً كاملاً.
- مدة رئاسة الجمهورية خمس سنوات.
- تتكون السلطة التشريعية من غرفتين تشريعيتين مجلسي النواب والشورى.
- انتخاب مجلسي النواب والشورى كل أربع سنوات.
- الحكم المحلي على أن يكون رئيس الحكم المحلي منتخباً من هيئة الناخبين وفقاً للقانون، ويتم تحديد صلاحيات واسعة للحكم المحلي ويصدر بها قانون.
- إنشاء الشرطة المحلية في المحافظات ويكون أميناً عاماً مركزياً يمثل كافة المحافظات مثله مثل الجيش الذي يمثل الوطن كله ويكون سيادياً.
- الضرائب والموارد المحلية من اختصاص المجالس المحلية.
- تشكل اللجنة العليا للانتخابات بناءً على ترشيح مجلس القضاء الأعلى ١٤ قاضياً يختار رئيس الجمهورية سبعة منهم ويصدر بهم قراراً.
- يتم تخصيص نسبة ١٥٪ للمرأة في الانتخابات لعضوية مجلس النواب وينص على ذلك في قانون الانتخابات.

إن أحزاب اللقاء المشترك لم ترتق الى مستوى المسؤولية الوطنية وأخذت تنشر هذه المبادرة بما تتوهمه وتحمل المبادرة ما لا تحتمل، بل لقد بلغت درجة الانقسام داخل تلك الاحزاب مبلغاً كبيراً، ففريق أيد المبادرة وطالب بدراستها وضرورة إدراجها ضمن قضايا الحوار، وفريق ثان رفضها جملة وتفصيلاً لياتي عام ٢٠٠٨م دون الخروج بنتيجة تخدم المصالح الوطنية العليا للبلاد، وسنتناول تفاصيل ذلك في العدد القادم بإذن الله.□

إلى أين نتجه؟! «١»

اقبال علي عبدالله

■ أجزم أن غالبية المواطنين في بلادنا الطيبة يجمعهم سؤال واحد اليوم.. وهو سؤال مشروع ينطلق من الشعور بالخوف والقلق من مستقبل مجهول، وهو: «إلى أين نتجه؟!» ومنه تتفرع عدة أسئلة منها: «متى سنتجه الى التنمية ونهرب من الفقر الذي تتسع رقعته يوماً بعد يوم؟!».

«متى سنشمر سواعدنا للبناء بدلاً من الاقتتال وأعمال الفوضى والتخريب وبث سموم الطائفية والفتنة بين أوساط المجتمع؟!».

«متى ستتحسن أحوالنا المعيشية ونسابق أشقاءنا في الدول المجاورة خاصة وان الارض اليمنية السعيدة حباها الله بالخيرات الساكنة في جوفها وبحرها وجبالها وحتى في قدرة إنسانها على العطاء والإبداع، ولعل سجل التاريخ القديم والمعاصر شاهد على الحضارة اليمنية التي أذهلت العالم ومازالت على الأرض؟!».. أسئلة متفرعة كثيرة من أصل السؤال الأهم الذي يشغل بال كل مواطن في وطن الثاني والعشرين من مايو ١٩٩٠م «إلى أين نتجه؟!».

الواقع أن المشهد العام اليوم في الوطن لا يبرر فقط مثل هذا السؤال الذي أعتقد أنه لم يأت عفوياً، بل جاء من معطيات وحقائق كثيرة، ولكنها لا تبعث على الخوف من مصير أسود مظلم النتائج سوف ينتظر وطننا رغم الكم الكبير من التحديات والمشاكل وأبرزها التحدي الاقتصادي والتنموي ومواجهة استحقاقات الحياة اليومية الضرورية والتي تقع على الدولة مسؤولية الالتزام بتنفيذها لأنها استحقاقات تمس المواطنين.. نعم كل هذه التحديات والمشاكل والتي أجزم أنها نتائج للواقع السياسي المعقد الذي برز على السطح بشكل واضح بعد الانتخابات الرئاسية والمحلية أواخر عام ٢٠٠٦م، حيث خسرت أحزاب «اللقاء المشترك» المعارض كسب ثقة المواطنين، وظل رصيد المؤتمر الشعبي العام في تزايد يؤهله في كل استحقاق انتخابي لقيادة الدولة.. وهذه حقيقة لا ندعيها لأننا أعضاء في المؤتمر بل شهادة الجميع عرباً وعجماً ومهتمين بالشأن اليمني، إلى جانب ما تحقق للوطن من وحدته قبل عقدين من الزمن من إنجازات خاصة في المحافظات الجنوبية والشرقية التي ظلت محرومة من تلك الإنجازات ومنها مشاريع البنية التحتية الأساسية إبان الحكم الشمولي للحزب الاشتراكي اليمني الذي يتباكى اليوم على مصالحه الشخصية الأنانية التي فقدها.من هنا فإن المشهد العام اليوم الذي يوحي بالسوداوية لمستقبل صار كما تتوهم قيادات «المشترك» بانه مجهول! هو مشهد مفتعل أحداثه ووقائعه ابتداءً بالفتنة والتمرد في صعدة وتواصلاً مع دعوات الانفصال الحقيرة التي تلقن من الخارج، وصولاً إلى محاولة تأزيم الحياة السياسية وإعاقة عملية التنمية، وكل ذلك تنفيذاً لأجندة خارجية نسي أصحابها أن شعبنا اليمني اليوم وبفعل وحدته المباركة وتحت قيادته الحكيمة الشجاعة هو أقوى من تلك الأجندة رغم حجمها والأيدي الخارجية الاستخباراتية التي ترسمها وتدفع ببعض عناصرها المرتزقة في الداخل الى تنفيذها..□

معالجة الأسباب

أحمد محمد راجح

■ المشاكل التي يعانيها أي مجتمع على مختلف أنواعها وأشكالها سياسية كانت أو اقتصادية أو اجتماعية أو غير ذلك توجد لها أسباب، بفعل تراكم تلك الاسباب تتطور هذه المشاكل ومن ثم تظهر بشكل متوغل.. فإذا ما نظرنا الى هذه الاسباب وهي في بدايتها سنجد انها أسباب أقل ما يمكن القول عنها انها أسباب «غير ذات معنى» .. أي انها أسباب تافهة لكن بالتراكم والنفخ في رمادها تبدأ بالتطور والظهور شيئاً فشيئاً حتى تبدو وكأنها عصية عن الحل، وعلى ذلك تبدأ تداعيات أو ما يمكن أن يطلق عليه «تفريخ المشكلة» ليعقب ذلك ظهور أكثر من مشكلة متفرعة عن المشكلة الأم.. لأن تركها تستفحل هو من جعلها تصل إلى ما قد تصل إليه من تعقيد وما تجره من ويلات ومحن على المجتمع والبلاد.

ولنأخذ مشكلة تمديدات المياه والمجاري على سبيل المثال.. حيث تبدأ المشكلة من عدم وجود التمديد قبل تعبيد الشارع وسفلتته وحينما يكون الشارع قد اكتمل من حيث الرصف والتعبيد والسفلتة يذكر المعنيون أنه لم يتم عمل التمديدات ليبدأ النبش في الشارع من جديد.. وعلى ذلك قس.

ولذلك نقول إن معالجة أية مشكلة لا يمكن أن تتم إلا من خلال معالجة أسبابها، وليس من خلال معالجة نتائجها كما نفعل نحن وهذا هو الخطأ الذي نقع فيه دائماً، ولا أعرف ما سبب تكراره، وبرغم ذلك فإننا لا نتنبه له الا بعد أن يكبر ولو تنبهنا لمعالجة أسبابه في وقته لوفر علينا الجهد والوقت والمال، وهو ما يوحي بأننا مستفيدون من وجود تلك الأخطاء رغم أنها تشكل خطراً علينا وعلى مجتمعنا، لكننا نستمرئ ذلك ونظل على ما نحن عليه.. إذ لو تم معالجة الأسباب لما وجدت أساساً، وهو ما يذكرنا بما يروى عن جحا «أنه ذات مرة وهو في الطريق رأى شخصاً يقوم بقطع شجرة وهو على أحد سيقانها، فقال له جحا: يا رجل أنت ستقع من على الشجرة وذهب في طريقه، وعندما عاد وجد الرجل قد وقع بالفعل من على الشجرة، فأصر الرجل على جحا أن يخبره متى ستحين ساعته.. حاول جحا أن يقنعه بأن ذلك علمه عند الله تعالى، فأصر الرجل إلا أن يخبره بذلك، فقد علم بأنه سيقع، وبالتالي فإنه يعرف متى سيموت.. فأجابه جحا: متى ما سمعت الحمار يستعد لعملية الإخراج تكون ساعتك قد دنت».□

رَبّ قارب بين أسفارنا!!

عمادزيد

دعوة قلتها وأنا أستلم الركن اليماني..كنت أتساءل عن سر ذلك الاصطفاء.أن يختارنا الله بركن في بيته، فذاك أمرٌ بحاجة إلى أن نكون عند حسن الإيمان ومستوى الحكمة..

«ربنا باعد بين أسفارنا» دعوة تقلني عن البوح أثناء صدى التساؤل ما الذي جعل الأوائل يورثوننا وزرهم؟

لمَ لا نقول: «ربنا قارب بين أسفارنا».. ألسنا بحاجة إلى أكف الإلتقاء.. أم أنها أيادي سبأ مازالت عامرة بالفرقة..

أحياناً أشك بكوننا أصحاب حكمة عندما ينظرني الواقع.

لمَ لا نؤمن بواجبنا تجاه بعضنا البعض.. لمَ لا نؤمن بواجبنا أمام بلدنا؟

صدقوني بأني قبلّت الركن اليماني ظناً مني أنه الحجر الأسود..

كنت أرى آخرين يتسابقون عليه من جنسيات مختلفة مما جعلني أهفو إليه لعل العالم يدرك معنى كلمة «يمن» عندما تُذكر!!

ولكننا نجهل حقيقتنا..أعتقد أننا لو فقهنا تلك الحقيقة لما نالنا ذاك التشظي ولما أشارت إلينا أصابع الخيبة..لكنها دعوة سبأ.. التي ينبغي أن نتخلص منها بترديد العنوان مراراً.. ماذا لو تحققت دعوتنا.. إي خير سنكون فيه؟!

جميعنا يعلم أن الله عز وجل يقول في نوره «ولا تزروا وازرة وزر أخرى».بمعنى أن قواميس العدالة الإلهية والوضعية تنص على ما يسمى بشخصية العقوبة.. أي تحققها بأشخاصها..

فلمَ لا نسأل الله البراءة مما قالوا..لعلها دعوة إلى الجميع بأن نرفع أكف اليقين كي يأتينا من فضله وتتقارب تلك المسافات..□

من ينقذ الهوية الوطنية لأطفالنا ؟!

منصور بلعيدي

الأرض هي ملاذ الإنسان في رحلة الحياة الممتدة إلى نهاية العمر يعيش عليها ويحيا منها ويتناغم معها في سيره وعيشه واستقراره، يسعى لعمارتها ويذود عنها كلما تعرضت للأخطار يحييها ويحيا بها ويعيش معها ويموت فيها وهي حنينه الأول أبداً.

وصدق الشاعر العربي حين قال:

كم منزل في الأرض يألفه
الفتى وحنينه أبداً لأول منزل
وقول أمير الشعراء:
أيا وطني لقيتك بعد يأس
كأني قد لقيت بك الشباباً

هذا الالتصاق الوجداني والشعوري بالأرض هو ترجمة للهوية الوطنية التي لا يتخلى عنها إلا من به غبش في عقله.. فحتى المبعدون قسراً عن أوطانهم يظلون دائماً وأبداً يتغنون بالعودة إليها، وإن عاشوا في نعيم الغربة فلا يفضلونه على جحيم الوطن إذا صح التعبير.

هذه مقدمة كمدخل للولوج إلى قضية غاية في الأهمية من وجهة نظري على الأقل.. ألا وهي محاولة البعض نقض عُرَى الهوية الوطنية لدى أطفالنا في المدارس والعمل على نزع ثقافة الانتماء لديهم وهم في سن مبكر وعقول طرية قد تتشرب هذه الثقافة الانفصالية المدمرة فتصبح عندهم من المسلَّمات إن لم يتلافاها العقلاء والحكماء قبل فوات الأوان.

إن الخلافات السياسية بين الكبار قد تأخذ منحىً تصعيدياً فيه تستخدم كل الوسائل الممكنة وإن كانت أحياناً غير أخلاقية، وهذا ماجعلهم يسمون السياسة بـ(فن الممكن) لكن هذا الأمر مقصور على السياسيين.. أما حين يصل الابتذال السياسي والغباء الفكري بالبعض إلى استخدام فلذات أكبادنا كوقود لصراعاتهم غير الشريفة ومحاولة شحنهم بأفكار عصبوية تنتزع منهم الهوية الوطنية وتغرس في عقولهم ثقافة الكراهية وعدم الانتماء، فهذا ما لا ينبغي السكوت عليه لكل ذي عقل ولب.

وبعيداً عن التحيز لطرف ضد آخر فلا ينبغي بحال من الأحوال أن نسمح للفاشلين والمطبلين أن يشوشوا عقول أبنائنا في المدارس بمحاولاتهم البائسة لنزع هويتهم الوطنية كما يحصل اليوم في بعض مدارسنا الابتدائية في أبين.

مدرسون فاشلون جاء بهم الفساد فأصبحوا وبالاً على العملية التربوية والتعليمية علماً وفكراً وتربية وزادوا على ذلك تلقينهم للطلاب رفض الهوية اليمانية وأنهم ليسوا يمانيين إنما جنوبيون!

هذا المنطق المدمر للهوية الوطنية الزارع لثقافة الأحقاد والكراهية لا يجد من يردعه مع الأسف.. وقد شكا لي معلمون ومعلمات مما يقال في بعض المدارس للطلاب حتى دفعهم لمواجهة بعضهم البعض داخل الشعب الدراسية كما حصل في العام الماضي من الاشتباك بالأيدي بين طالبتين إحداهما من إب والأخرى من أبين، وبالكاد استطاعت المعلمة فض الاشتباك الذي نشب على هذه الخلفية.

وأعتقد أن أي عاقل لا يرضى بأن يصبح الأطفال وقوداً لخلافات الكبار التي لا نرى من خلفها أية بوادر صدق، إنما وسائل موصلة لرغبات دفينة لا يهمها تدمير الهوية الوطنية لأبناء الوطن الواحد فحسب، وإنما كيف تتسلط على رقاب العباد. □

عن موقع «أبين برس»

يوم الإعلاميين وتكريم المنسيين!!

عبدان دهيس

■ في شهر مارس- ومنذ عامين خلت، يتم الاحتفال بيوم الإعلاميين اليمنيين، وفي هذه المناسبة الطيبة والرائعة- جرت العادة على تكريم كوكبة من الصحفيين والإعلاميين- من «الأحياء والأموات» ومن اشتغلوا ويشتغلون بكل حب وإخلاص في هذه المهنة النبيلة المقدسة وذلك نظير جهودهم وإبداعاتهم المهنية المشهودة وما أعطوه- ويعطوه في ميدان العمل الصحافي والإعلامي- المهني الإبداعي بمختلف أشكاله وأنواعه، والذي بموجبه استحقوا وبجدارة مثل هذا التكريم الذي ينبغي أن يكون- في كل الأحوال- لائقاً ومنصفاً، وفي مستوى الجهود والعطاءات التي قدمها ويقدمها هؤلاء الصحفيون والإعلاميون، وما تحملوه ويتحملونه من مشقات ومتاعب ومسئوليات كبيرة- أدبية وأخلاقية في سياق ممارسة هذه المهنة التي ارتضوها..!

شيء جميل ورائع ومفخرة- أيضاً أن يكون هناك في كل عام- يوم للإعلاميين اليمنيين، يحتفلون فيه ويفرحون ويكرمون ويلتقون ويتحدثون عن أحوالهم وأوضاعهم وهمومهم ويعبّرون عن أمنياتهم التي يتطلعون إليها- إلاّ أن الأكثر جمالاً وروعةً وافتخاراً أن هذا اليوم الخاص بالإعلاميين اليمنيين قد جاء اختياره من قبل راعي مسيرة الديمقراطية وحرية الصحافة والإعلام، القريب من أوضاع وأحوال وهموم الصحفيين والإعلاميين اليمنيين فخامة الرئيس علي عبدالله صالح الذي شهدت في عهده مهنة الصحافة والإعلام- خاصة في «العقدين الماضيين» منذ أن توحد الوطن، وانتقاله من الشمولية إلى الديمقراطية التعددية، طفرة غير مسبوقة، ليس في الازدياد اللافت في حجم المطبوعات التي تصدر وبشكل يومي وأسبوعي ودوري منتظم، ودخول الاستثمار الخاص للعمل في قطاع الإعلام، فهذا أمر طبيعي، ولكن في المساحة الواسعة في ممارسة حرية الرأي والقول والتعبير التي تتمتع بها الصحافة الأهلية والحزبية ووسائل الإعلام الخاصة الأخرى- بل والرسمية الحكومية أيضاً، لهذا يعتز الصحفيون والإعلاميون اليمنيون، بهذا اليوم، الذي غدا تقليداً سنوياً ثابتاً ورائعاً في حياتهم، تنفيذاً وترجمة لتوجيهات وتحت رعاية الرئيس علي عبدالله صالح الذي لاشك يدرك معاناتهم وهمومهم، والوضع الذي ينبغي أن يكونوا عليه من تحسين المعيشة والاهتمام ومن أجل ذلك أراد أن يكون لهم- مثل هذا اليوم، الذي يستحقون فيه التكريم اعترافاً وتقديراً لأهمية دورهم في المجتمع وتأثيرهم بين أوساط الناس من خلال ممارسة مهنة الصحافة والإعلام بمسئولية وشرف وأمانة!!

نتطلع أن يكون «يوم الإعلاميين» لهذا العام ٢٠١٠م- مميزاً وشفافاً ولائقاً- وفي مستوى قدسية مهنة الصحافة، وأن يكون التكريم منصفاً ولمن يستحقون بكل ما تحمله هذه الكلمة من معنى على غير ما جرى في العام الماضي، من ارتجال وعدم تدقيق مما سبّب إغفالاً لأسماء كثيرة كانت تستحق التكريم عن جدارة- لكنها ظلمت وغُيّبت وهي معروفة برصيدها الإبداعي والمهني الكبير والمشهود والمشرف، في ميدان ومهنة الصحافة والإعلام- بعضها من توفاه «الأجل» وبعضها من «تقاعد» ومازال على قيد الحياة وشظف العيش يعاني الأمرّين من صعوبة الحياة وشظف العيش وتداعيات المرض فيما هناك آخرون كثيرون مازالوا منخرطين في المهنة ويمارسونها منذ سنوات طويلة- دون ملل أو كلل، وبصورة مبدعة وحب إفلاطوني لا يضاهيه حب- رغم متاعبها ومشاقها.. وإشكالياتها التي لاتنتهي..!!

نقابة الصحفيين اليمنيين والجهات المعنية بتنظيم الاحتفال بيوم الإعلاميين اليمنيين هم المعنيون قبل غيرهم بمسألة التدقيق في اختيار وترشيح المستحقين للتكريم والبحث عن المنسيين وإنصافهم.. حتى لايفقد يوم الإعلاميين معناه..□

زاوية حارة

فيصل الصوفي

خطر أمني.. ووطني

■ قبل ثلاث سنوات من الآن كانت قد تعالت أصوات في بعض مناطق بعض محافظات الجنوب تطالب الحكومة بتلبية حقوق اقتصادية واجتماعية لمواطنين حرموا منها مثل تسوية أوضاع المتقاعدين وإعادة جنود وضباط فارين أو مقاعدين قسراً الى الخدمة، وبعد تجاهل غير مبرر استجابت الحكومة لاحقاً لتلك الاصوات والفعاليات الجماهيرية ولبت تلك المطالب الحقوقية، واستجابت أيضاً للابتزاز لدرجة أنها أعادت الى الخدمة أشخاصاً أحيلوا الى التقاعد - بطريقة قانونية - قبل عشرين سنة وزادت تعين أغراراً في وظائف لا يستحقونها اعتقاداً منها أن ذلك يوفي الواجب وزيادة ويقطع الطريق أمام مبتزين محتملين، لكن ذلك زاد من عدد المبتزين، فبعد جمعيات المتقاعدين العسكريين والأمنيين والمدنيين تدخّل متدخلون جدد وتقدموا خطوة أخرى بتشكيل جمعيات للعاطلين عن العمل في الجنوب في بلد معظم سكانه بلا عمل وفي عالم كثير من سكانه يعانون البطالة.. ثم انتقلوا الى الشباب والطلاب ثم إلى ما عُرف بالحراك الجنوبي السلمي الذي بدأ للوهلة الاولى سلمياً وتحول شيئاً فشيئاً الى عنف صريح، ثم دخل في الخط طارق الفضلي وتنظيم القاعدة الارهابي، والغبي سالم البيض وأصحاب السوابق الجنائية، وبدخول هؤلاء تحول العنف الى سمة مميزة للحراك الذي صار يرفع راية الانفصال.. أو فك الارتباط وكأن الوحدة عبارة عن عقد زواج بمقدور الزوجة إنهاءه بطلب فسخ أو يحله الزوج بكلمة «أنت طالق».

ذلك العنف كان في بدايته يستهدف مواطنين من مناطق شمال البلاد وقد اتخذ أشكالاً عدة وتطور من تحريض على الكراهية والعداوة والبغضاء الى إحراق محلات تجارية وقطع طرقات ونهب ممتلكات ثم قتل..

ولأن مواطنين ومسؤولين جنوبيين وجدوا أنفسهم ملزمين بالتصدي لهذا المشروع، امتد عنف تلك المجموعات ليشمل مواطنين وموظفين عموميين ينتمون الى مناطق جنوبية بدعوى أنهم عملاء لنظام «الاحتلال الشمالي»!! فمنذ أسابيع بدأوا تشديد هذا العنف حيال مواطنين جنوبيين برلمانيين وموظفين عموميين وضباط وجنود.. حدث هذا ضد النائب اللحجي عبدالعزيز كرو الذي أحرقوا سيارته ونجا آخرون من اغتيال، وقتلوا مسؤولين أمنيين في الضالع وقبل أيام في أبين، ووصل الحد الى قتلهم حارس محكمة في المفلحي.. إننا نعرض هنا جزءاً من مظاهر المشكلة وتطورها وما سيئول اليه الأمر غداً إذا تساهلت الحكومة مع المشكلة التي بمقدورها الآن أن تحلها بشتى الأدوات والأساليب، وكان بمقدورها فعل ذلك في أي وقت قبل أن تتحول الى خطر أمني ووطني وحالة طوارئ كما في الضالع.□

بوضوح

ibnuneel@yahoo.com
ابن النيل

هذه الالتفاتة المفترضة

تماماً.. مثلما أثلج صدورنا قرار وقف اطلاق النار على كافة محاور القتال بين قوات الجيش والأمن.. من جهة ومثيري الفتنة البغيضة في محافظة صعدة.. من جهة أخرى، فقد أثلج صدورنا كذلك ما جرى الاتفاق عليه في عاصمة دولة قطر الشقيقة قبل أيام حول ما اصطلح على تسميته بأزمة دارفور السودانية إياها.

ولعل في ذلك مايجعلنا نشعر بقدر مستحق من التفاؤل في إمكانية وضع حد لأية خلافات او اختلافات مماثلة بين بعضنا البعض، أينما كانت، ذلك ان انساننا العربي وحده هو ضحية هذه الخلافات والاختلافات، ووقود لهيبها المدمر كذلك.

وهائلة.. تلك الاقوال التي تلتهمها نيران أية صراعات داخلية من هذا النوع، بينما انساننا العربي هذا وأينما كان، يظل في أمس الحاجة الى تسخير ماتيسّر لدى عديد بلداننا من أموال كهذه.. بما يعود عليه وعلى أقرانه بالخير، وليس بالمزيد من المتاعب.

وكم هو جميل ورائع.. أن يتجه المستثمرون العرب في الآونة الاخيرة الى استثمار أموالهم في فضاءات الجنوب السوداني، وبما يكفل لإنساننا العربي هناك ولو بعضاً من الفائدة المبتغاة، وان كانت مثل هذه الالتفاتة المفترضة قد طال أمد ترقبها وانتظارها، ففي السودان الشقيق متسع لاستثمار أموال مستثمرينا ككل، وقديماً قالوا: انه سلة الغذاء الافريقي وليس العربي فحسب، وفي ذلك مايستوجب ضرورة ان لانذهب بعيداً وبين أيدينا مايتبغي ان يحظى بكامل اهتماماتنا في الاتجاه ذاته، اذا نحن أردنا الارتقاء بسوية بلداننا وأوضاع مواطنينا، ولو أننا أدركنا مثل هذه الحقيقة مبكراً.. لما كانت مفردات واقعنا المعيش على هذا النحو الذي نراه من التردي.

وفي اعتقادي أنه لامصلحة لأيٍ منا على وجه الاطلاق في كل مايطرأ على واقع أمتنا.. بفعل مايجري في هذا البلد العربي أو ذاك من صراعات سياسية أو غير سياسية بين الحين والآخر، على ضرورة تداعياتها المضنية، ذلك ان المحصلة النهائية لمثل تلك الصراعات الاستثنائية العارضة.. إنما تصب في خانة أعداء الأمة التي نتمتع بشرف الانتساب اليها، وهو مايتبغي ان يدركه جميعنا حكاماً ومحكومين.. وإلى حديث آخر.□